العرب
الأربعاء 2021/10/13
السنة 44 العدد 12208

استراتيجية استثمارية تضع السعودية أمام طفرة اقتصادية

7.2 تريليون دولار تخطط الحكومة لضخها في الاقتصاد حتى العام 2030

تنسجم المؤشرات مع ترجيحات الخبراء بأن السعودية تتجه إلى طفرة اقتصادية كبيرة بعد تزايد اهتمام الحكومة بقطاع الاستثمار والذي أبرزته بوضوح الاستراتيجية الجديدة التي تحمل في طياتها الكثير من المبادرات، إذ ستكون دافعا لضخ التريليونات من الدولارات بنهاية هذا العقد وتحويل البلد إلى مركز إقليمي للأعمال.

الرياض – كللت السعودية جهودها الإصلاحية المستمرة منذ خمس سنوات بإطلاق استراتيجية جديدة للاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص ضمن خارطة طريق وطنية تمتد حتى نهاية العقد الحالي، بما ينسجم مع خطط تنويع الاقتصاد.

ويأتي هذا الإعلان بالتزامن مع تعهد الحكومة بضخ نحو 27 تريليون ريال (7.2 تريليون دولار) في أكبر اقتصادات المنطقة العربية حتى العام 2030 حتى يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من أكبر 15 اقتصادا على مستوى العالم.

وتتسق هذه الاستراتيجية مع الخطة الطموحة التي أطلقتها السعودية في أبريل 2016 عبر ضخ مليارات من الدولارات لتنويع مصادر الدخل ووقف ارتهانها للنفط تدريجيا.

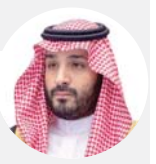

الأمير محمد بن سلمان

نبدأ مرحلة جديدة تقوم على زيادة عدد وجودة الفرص الاستثمارية

خالد الفالح

الاستراتيجية تؤكد العزم على المضي بثبات في خطط التنويع

وقال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عند إطلاقه الاستراتيجية الاثنين الماضي "تبدأ المملكة اليوم مرحلة استثمارية جديدة تقوم على نجاحنا في زيادة عدد وجودة الفرص للمستثمرين السعوديين والدوليين لنُمكّن القطاع الخاص ونوفر له فرصاً ضخمة".

وأضاف "إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى لأن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا".

وتتضمن الاستراتيجية رفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 في المئة وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إسهاماته إلى 5.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أنها ترمي إلى زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من نحو 16 في المئة إلى 50 في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتخفيض معدل البطالة إلى 7 في المئة من مستوى 11.3 في المئة حاليا.

وتشمل الخطة كذلك ضخ استثمارات تفوق 3.2 تريليون دولار في الاقتصاد المحلي حتى العام 2030، بالإضافة إلى ضخ حوالي 2.6 تريليون دولار من الإنفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة للدولة خلال السنوات العشر القادمة، و1.3 تريليون دولار أخرى من الإنفاق الاستهلاكي الخاص لنفس الفترة.

وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 103.4 مليار دولار سنويا، وزيادة الاستثمار المحلي ليصل إلى حوالي 453 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030.

وحققت السعودية إنجازا نوعيا في تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، وتقدمت 30 مرتبة ليصبح ترتيبها 62 عالميا والرابعة عربيا بعد كل من الإمارات والبحرين والمغرب، لتكون بذلك الدولة الأكثر تقدما وإصلاحا بين 190 دولة حول العالم.

ويؤكد المسؤولون السعوديون أن الاستراتيجية تتكامل مع برامج "رؤية 2030" والتي يمثل الاستثمار جزءاً أساساً فيها، مثل برنامج صندوق الثروة البالغ حجمة 430 مليار دولار وبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية وبرنامج التخصيص وبرنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج جودة الحياة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية الأخرى.

واعتبر وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح أن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار تضع الإطار العام والعامل الرئيس لتعزيز مستقبل الاستثمار في البلاد، بما في ذلك تنمية الفرص الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز موقع السعودية التنافسي على خارطة الاستثمار العالمية.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الفالح قوله إن "الاستراتيجية تؤكد عزم السعودية على المضي بثبات في خططها لتنويع الاقتصاد ومصادر دخله، وتوطين المعرفة والخبرات المتقدمة، وتنمية الاستثمارات في القطاعات الواعدة والناشئة".

وأضاف أنها "ثمرة جهد شاركت فيه تلك الجهات الحكومية لتحقيق الاتساق والتكامل ولتوحيد التنفيذ وتحقيق المستهدفات".

وأوضح أن الاستراتيجية تمثل رابطا مشتركا لعدد من المبادرات الجديدة مع بعض المبادرات القائمة مثل برنامج شريك وبرنامج جذب المقرات الإقليمية، ضمن خطة شاملة ومتكاملة بين منظومة الاستثمار وجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ومنذ أصبح الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد في 2017، تشهد المملكة الثرية إصلاحات اقتصادية واجتماعية ودينية جذرية تتضمن إنفاقا غير مسبوق في مجالات الترفيه على وجه الخصوص، وذلك بافتتاح مجمعات ترفيهية واستضافة فعاليات ترفيهية ورياضية مختلفة.

ووضعت الرياض أسسا تنافسية للصناعات المتقدمة والطاقة المتجددة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والبنية التحتية الرقمية، والرعاية الصحية والتقنية الحيوية والتقنية الخضراء.

ويقود صندوق الاستثمارات العامة السعودي (صندوق الثروة السيادي)، الذي اشترى الأسبوع الماضي نادي نيوكاسل الإنجليزي في أول استثمار رياضي كبير للبلد الخليجي، خطط التحول.

وعمل الصندوق على استغلال العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مشروعات مستقبلية، فقد استحوذ خلال السنوات الثلاث الأخيرة على حصص في شركات للسيارات وأخرى تعمل في التكنولوجيا وغيرها.

ويتوقع الخبراء أن تدفع الاستراتيجية بالاستثمار في البلد الخليجي النفطي إلى الأمام بوتيرة أعلى وخطى أسرع عبر تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها وتنافسيتها.

كما أنها ستعمل على تنفيذ تدابير تصحيحية جوهرية على مستوى الإطار التنظيمي والتشريعي وحصر وتطوير الفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين.

وإلى جانب ذلك، توفير حُزم من الحوافز للمشاريع النوعية وجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، إضافة إلى دعم أعمال الشركات المحلية لتعزيز مكانتها الدولية وتمكينها من إيصال وترسيخ استثماراتها ومنتجاتها وخدماتها في الأسواق الإقليمية والعالمية بكفاءة وتنافسية عاليتين.

انطلاقة أقوى باتجاه المستقبل

وتشمل استراتيجية الاستثمار وضع حوكمة شاملة للإشراف على تنفيذها عبر اللجنة الوطنية العليا للاستثمار التي يرأسها الأمير محمد بن سلمان ووضع وإقرار الحوافز للاستثمارات النوعية، وحصر وتطوير الفرص الاستثمارية.

كما أنها تتضمن عدداً من المبادرات، منها إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بتنظيمات تنافسية وحوافز جاذبة للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية وبرنامج لنقل سلاسل الإمداد الاستراتيجية إلى السعودية، والاستحواذ على حصة من السوق في مكونات سلاسل الإمداد.

وتضم أيضا مبادرات للتمويل والتي تشمل تطوير حلول تمويلية جديدة للقطاع الخاص لتعزيز تكوين رأس المال، وكذلك تطوير منصة "استثمر في السعودية" لعرض وتسويق الفرص الاستثمارية المتاحة في البلد النفطي.

الليرة التركية تنحدر إلى أسوأ مستوى أمام الدولار

إسطنبول – رجح محللون أن يعمق الانحدار التاريخي الذي بلغه سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار، تخبط الاقتصاد التركي رغم المؤشرات الإيجابية، التي يظهرها نموّ الناتج المحلي الإجمالي.

ومددت الليرة انزلاقها إلى مستوى قياسي منخفض، حينما تراجعت بواقع 5 في المئة الثلاثاء متجاوزة مستوى 9 ليرات للدولار متأثرة بعدم التيقن بشأن الضغوط السياسية لخفض سعر الفائدة بدرجة أكبر وبارتفاع العملة الأميركية بشكل عام.

وبحسب المسوحات التي تجريها العديد من المؤسسات المالية الدولية، فقد انخفضت العملة المحلية بنحو 18 في المئة أمام الدولار منذ بداية العام، مما فاقم ارتفاع التضخم الذي بلغ 20 في المئة.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن إمري ديجيرمينشي أوغلو، مدير مجموعة في قسم الخزانة في اقتصاتبنك في نيقوسيا قوله "يبدو أن اللاعبين في السوق ينظرون إلى هذه التعليقات على أنها عملية عبر الحدود".

وتفاقمت الخسائر في تركيا بسبب نوبة من قوة الدولار وهشاشة الرغبة العالمية في المخاطرة. وقد خفض معدل الفائدة غير المتوقع الشهر الماضي جاذبية الأصول التركية وأثار القلق من أن التضخم الذي يسير بالفعل بأسرع وتيرة منذ عامين، سيستمر في التسارع.

وتراجعت الليرة بأكثر من 6 في المئة مقابل الدولار منذ أن حوّل محافظ البنك المركزي التركي الشهر الماضي التركيز إلى مجموعة أضيق من الأسعار الأساسية، مما أثار تكهنات بأنه يمنح صانعي السياسة مجالا أكبر لتخفيف أسعار الفائدة على الرغم من المخاطر.

وقال بيوتر ماتيس محلل العملات البارز في إنتوش كابيتال ومقرها لندن "قد نشهد بداية حلقة مفرغة أخرى لتيسير السياسة النقدية".

وأشار إلى أن الانخفاض الحاد في قيمة الليرة قد يجبر المركزي على "إجراء منعطف مفاجئ ورفع أسعار الفائدة لتحقيق الاستقرار في العملة".

وقال قوجي أوغلو ردا على أسئلة لجنة برلمانية الاثنين الماضي "إن خفض الفائدة الشهر الماضي لم يكن مفاجئا ولم يحقق الكثير في ما يتعلق ببيع الليرة". وأشار إلى أن القفزة الأخيرة في التضخم مؤقتة.

ووجه قوجي أوغلو إشارات أكثر لينا في مؤتمر عبر الهاتف مع المستثمرين الأسبوع الماضي، وفقا لمشاركين في المؤتمر، لكنه لم يوضح ما إذا كان يتوقع المزيد من خفض الفائدة مكتفيا بالتأكيد على أن موقف السياسة النقدية لتركيا لا يزال متشددا بدرجة كافية.

الضحية الأبرز لأردوغان

موانئ دبي توسع استثماراتها في قارة أفريقيا

دبي – أعلنت شركة موانئ دبي العالمية ومجموعة سي.دي.سي البريطانية لتمويل التنمية الثلاثاء أنهما اتفقتا على استثمار 1.72 مليار دولار بشكل مشترك في البنية التحتية للخدمات اللوجستية في أفريقيا خلال السنوات القليلة المقبلة وستبدأن بتحديث ثلاثة موانئ.

وتعهدت موانئ دبي المملوكة لحكومة دبي، والتي تعتبر واحدة من أكبر شركات تشغيل الموانئ في العالم، باستثمار مليار دولار في غضون السنوات القليلة المقبلة، بينما تعتزم المجموعة البريطانية استثمار 320 مليون دولار وقد تضخ ما يصل إلى 400 مليون دولار إضافية.

وذكرت سي.دي.سي أن الاستثمارات ستركز في البداية على توسيع الموانئ التي تديرها موانئ دبي في العين السخنة بمصر وداكار بالسنغال وبربرة في منطقة أرض الصومال.

ويقتصر العمل في ميناء داكار على نشاط حاويات الشحن، حيث يمكنه التعامل مع 900 ألف وحدة مكافئة لعشرين قدم سنويا.

ويجري استخدام ميناء السخنة، وهو ميناء مصر الرئيسي على البحر الأحمر ويعد بمثابة بوابة إلى بقية دول أفريقيا، وكذلك ميناء بربرة، بطريقة أساسية في نشاط شحن الحاويات.

ولكن لديهما البعض من مرافق خدمات السلع السائبة، بطاقة استيعابية سنوية تبلغ نحو 950 ألف وحدة مكافئة لعشرين قدما و150 ألف وحدة مكافئة لعشرين قدما على الترتيب.

وبالمقارنة يستطيع أكبر ميناء مخصص لحاويات الشحن في أفريقيا، والواقع في مدينة ديربان بشرق جنوب أفريقيا، التعامل مع 3.6 مليون وحدة مكافئة لعشرين قدما كل عام.

تينبايت إرمياس

رؤيتنا تتسق مع موانئ دبي لتسريع وتيرة التجارة بالقارة

وقالت الشركتان في بيان إن اتفاق الشراكة من المتوقع أن يسهم، بالإضافة إلى عمليات التطوير والتوسع في عدد من الموانئ، في تقوية التجارة في المناطق الثلاث، وسيسهم أيضا في زيادة التجارة الداخلية لدى مالي وإثيوبيا. وتعتزم الشركتان إنفاق نحو مليار دولار على ميناء داكار بمفرده.

وسيتم توسيع الاستثمارات المشتركة لتشمل مناطق أخرى في أفريقيا، فيما تأمل موانئ دبي العالمية وسي.دي.سي أن يسهم الاتفاق في تسريع التجارة الداخلية والخارجية في القارة.

وقال تينبايت إرمياس، مدير مجموعة سي.دي.سي في أفريقيا، لرويترز "لدينا رؤية متسقة مع موانئ دبي العالمية في أننا نريد القيام بذلك في أكبر عدد ممكن من الموانئ عبر مختلف أرجاء القارة".

وتخطط الشراكة للاستثمار، إلى جانب الموانئ، في البنية التحتية مثل مستودعات الحاويات والمجمعات التجارية.

وأوضح إرمياس أن سي.دي.سي التي لديها استثمارات سنوية تبلغ نحو 2.5 مليار دولار، تصل حصة أفريقيا منها إلى 60 في المئة، وتوجد استثمارات أخرى تتضمن مشروعات في مجال البنية التحتية للطاقة والاتصالات، ستمتلك حصص أقلية في الموانئ الثلاثة، فيما ستسلم موانئ دبي بعض الأسهم في كل منها.

وذكرت المجموعة البريطانية أن توسيع الموانئ الثلاثة سيحسن وصول 35 مليون شخص إلى السلع الحيوية، بما في ذلك في البلدان المجاورة، ويدعم خمسة ملايين وظيفة ويضيف 51 مليار دولار إلى التجارة الإجمالية بحلول عام 2035.

وتعد الشراكة بين موانئ دبي العالمية وسي.دي.سي، اللتين تستثمران كثيرا في أفريقيا، من بين قائمة متزايدة من المجموعات الدولية والمتعددة الأطراف التي تستثمر في القارة.

ووافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية المدعوم من الصين في شهر يوليو الماضي على أول مشروع له في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأعلن عن تقديم قرض بقيمة 100 مليون دولار لرواندا.